

الشباب الأردني

الاحلام كبيرة واغتراب السياسات الوطنية

المركز العمالي الأردني / مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

آب 2013

تقديم

في اطار متابعة برنامج المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية لمختلف السياسات ذات العلاقة بالعمل، اعتاد أن يصدر أوراق تقدير موقف تتناول موضوعات محددة وذات اولية في مسار التحولات التي يمر بها المجتمع الأردني والتي تشكل تحديا ملموسا في مسار تطوره.

وفي هذا السياق تأتي هذه الورقة التي ارتئينا أن نصدرها بمناسبة يوم الشباب العالمي التي يصادف يوم ١٢ آب من كل عام، وهي مناسبة للوقوف على واقع الشباب الأردني والتحديات التي يواجهونها، الى جانب الوقوف عند السياسات التي اثرت وما زالت تؤثر على واقع الشباب الأردني وأحلامهم، من منظور رسالة المركز ورؤيته وفي اطار اختصاصه، وعلى وجه الخصوص التحدي الأكبر الذي يواجههم والمتمثل في الحصول على فرص عمل لائقة.

وقبل الولوج الى هذا التحدي، من المفيد التذكير أن فئة لاشباب التي نتحدث عنها في هذه الورقة تتمثل في الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٢٤) عاما، وهي المؤشرات التي تستخدمها غالبية المنظمات الدولية عند تناولها لموضوع الشباب، لذلك تتوفر معلومات احصائية تفصيلية عن هذه الفئة على المستوى العالمي والمستوى العربي والمحلي. ومع أن اتفاقية حقوق الطفل التي صدرت عام ١٩٨٩ تفترض ان من هم دون سن ١٦ هم اطفال، الا أن العديد من المنظمات الدولية ومنها منظمة العمل الدولية ما زالت تتعامل مع من تقع أعمارهم ما بين (١٥ - ١٦) عاما باعتبارهم شباب، وهي توفر بيانات احصائية بخصوص هذه الفئة، وكذلك الحال بالنسبة للبيانات الاحصائية التي توفرها دائرة الاحصاءات العامة الأردنية. وفي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الشباب من الفئة العمرية (١٥-٢٤) عاما في الأردن ما يقارب (٢١ بالمائة) من مجمل المواطنين، والفئة العمرية ما بين (٢٥ - ٣٤) عاما ما يقارب (١٥ بالمائة) من مجمل المواطنين، وبالتالي نحن نتحدث عن ما يقارب ثلث المجتمع.

كذلك يجدر بنا وبالاستناد الى مختلف المؤشرات الاحصائية المتوفرة على المستويين الدولي والمحلي والمتعلقة بالعمل

الاعتراف أن الشباب العربي يعد في وضع صعب جداً ويأتي ترتيبهم في مواقع متأخرة مقارنة باوضاع الشباب في غالبية دول العالم، هذا الى جانب أن الشباب الأردني هو الأكثر معاناة بين الشباب العربي.

واستنادا الى احداث احصائيات صدرت عن منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣، فإن معدلات البطالة لدى فئة الشباب (١٥-٢٤) عاما في المنطقة العربية هي الأعلى عالميا، فقد بلغت (٢٨,١%) في الشرق الأوسط و(٢٣,٨%) في الدول العربية في شمال افريقيا، وهي أعلى كثيرا من معدل البطالة على المستوى العالمي والتي تبلغ (١٢,٦%)، في حين أنها تبلغ (٩,٥%) في دول شرق آسيا و(١٣,٠%) في دول جنوب شرق آسيا، و(٩,٨%) في دول جنوب آسيا، و(١٣,٥%) في دول أمريكا اللاتينية، و(١١,٩%) في دول القارة الافريقية جنوب الصحراء، في حين تبلغ معدلات البطالة عند الشباب في دول أوروبا الغربية والدول المتقدمة (١٧,٩%) وفي دول أوروبا الشرقية (١٧,١%). وهذه الأرقام كافية لتفسير حالة التوتر والاستقرار التي تعيشها المنطقة العربية منذ عقود والتي أدت الى انفجار شعوبها في وجه النظم السياسية التي تحكمت بقدراتها، و ضد النماذج التنموية التي فرضت عليها وادت الى افقار غالبية شعوب المنطقة بالرغم من تميز هذه المنطقة بمواردها الطبيعية.

أما في الأردن فحسب أحدث مؤشرات دائرة الاحصاءات العامة للنصف الثاني من عام ٢٠١٣ الجاري، فإن معدلات البطالة بين الشباب تشير الى أنها من بين أعلى المستويات في العالم، إذ أنها تبلغ (٣٠,١%) للفئة العمرية بين (١٥ - ١٩) عاما من غير الجالسين على مقاعد الدراسة، و (٢٩,١%) للفئة العمرية بين (٢٠ - ٢٤) عاما من غير الجالسين على مقاعد الدراسة.

ويعود ذلك الى ضعف جملة من السياسات الاقتصادية والتعليمية وسياسات العمل وعدم مواظمتها لواقع وحاجات المجتمع الأردني ومتطلبات تطوره، والتي تعكس حالة الاغتراب التي يعاني منها العديد من مطوري هذه السياسات ومنفذيها عن واقع حياة الأردنيين. وحالة الاغتراب هذه تعبر عن ذاتها في العديد من الافتراضات الخاطئة التي يتم رسم الخطط والسياسات في ضوءها، وفي حالتنا قيد التحليل، والمتمثلة في التشغيل وخاصة

تشغيل الشباب، فإن مختلف الخطط والسياسات والدراسات الرسمية تقوم على فرضية ان المجتمع الأردني ينتج سنويا ما بين (٦٠-٧٠) الف طالب عمل جديد، وهم الداخولون الجدد الى سوق العمل، لذلك تقوم السياسات الرسمية على وضع خططها لتوفير هذا العدد سنويا من الوظائف. والواقع الحقيقي يختلف عن ذلك كثيرا، فالمجتمع الأردني ينتج أكثر من ١٠٠ الف طالب عمل جديد، ونظرة سريعة على أعداد خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية والشباب الذي لا يكملون تعليمهم الفني والمهني خاصة أولئك الذين يخفون في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) تبين أن أعدادهم أكثر من ذلك، وبحسبة بسيطة، فإن أعداد الطلبة الذين يتقدمون الى امتحان الثانوية العامة منذ عدة سنوات لا يقل عن ١٢٠ الف طالب وطالبة، وكذلك فإن عدد الطلبة المنتهين في مختلف المدارس وفي الصفوف الثاني ثانوي وأول ثانوي وعاشر وتاسع.... الخ، يزيد ومنذ عدة سنوات عن ١٠٠ الف طالب لكل مرحلة، وجميع هؤلاء يدخلون الى سوق العمل سواء اكملوا تعليمهم الجامعي أو الفني أو المهني أو لم يكملوا تعليمهم.

الى جانب ذلك تعاني قطاعات واسعة من الشباب من ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي الذي يتلقونه، وما بعد الثانوي، الأمر الذي ينعكس سلبا على مهاراتهم المعرفية والمهاراتية الأساسية، ونظرة سريعة على نتائج امتحان الثانوية العامة التي صدرت قبل أيام توضح أن ما يقارب نصف المتقدمين للامتحان اخفقوا في اجتيازه، وكذلك فإن نتائج امتحان الجدارة لاذي عقده وزارة التعليم العالي قبل اشهر، بينت أن غالبية خريجي الجامعات الجدد يمتلكون اقل من ٥٠ ٪ من المهارات والمعارف التي عليهم امتلاكها، ومجمل ذلك يضع عقبات أخرى أمام الشباب للحصول على وظائف لائقة. وينطبق ذات الأمر على خريجي المراكز المهنية والمعاهد الفنية من حيث لا تتواءم المهارات التي اكتسبها أثناء دراستهم مع متطلبات وحاجات سوق العمل في الأردن، وذلك بسبب ضعف المحتوى التطبيقي للبرامج التعليمية، ناهيك عن غياب برامج الارشاد والتوجيه المهني أثناء مرحلة اختيار التخصص الذي يدرسه.

كذلك أدى النموذج التنموي والسياسات الاقتصادية التي رسمت ونفذت في الأردن خلال العقود الماضية الى تشويه وتخريب الطبقة الوسطى وعلاقات العمل، والتي أدت الى تراجع المستويات المعيشية لغالبية المواطنين وادت كذلك الى اتساع رقعة الفقر والبطالة واتساع رقعة العمالة الفقيرة (وهم الأشخاص الذين يعملون ويحصلون على أجور غير لائقة لا تكفي لتغطية حاجاتهم وحاجات أسرهم الأساسية)، ما أدى الى دفع آلاف الأسر لألحاق ابنائها في سوق العمل وهم في بداية سن الشباب وهم في مرحلة التعليم الأساسي والانخراط في سوق العمل لتلبية الحاجات الأساسية المتنامية لهذه الأسر، وهذا يفسر تفاقم أعداد عمالة الأطفال من جهة وزيادة أعداد الشباب غير المهرة من جهة أخرى في سوق العمل.

والى جانب كل هذا فإن بيئة العمل الطاردة للعمل في غالبية القطاعات الاقتصادية الأردنية والتي يشكل الانخفاض الموسمي في مستويات الأجور ابرز سماتها، إذ أن معدل الأجور في الأردن بلغ (٤١٢) دينارا شهريا حسب "دائرة الاحصاءات العامة"، وان ما يقارب (٧٢ بالمائة) من العاملين بأجر ومشتركين في الضمان الاجتماعي رواتبهم الشهرية تبلغ (٤٠٠) دينار فما دون، ومن المعروف أن خط الفقر المطلق للأسرة المعيارية في الأردن يقارب (٤٠٠) دينارا شهريا، هذا ناهيك عن ساعات العمل الطويلة التي تزيد عن ٨ ساعات يوميا، وحرمان قطاعات واسعة من حقهم في الحماية الاجتماعية، إذ أن ما يقارب (٤٤ بالمائة) من القوى العاملة الأردنية لا تتمتع بأي شكل من اشكال الضمان الاجتماعي حسب "وزارة التخطيط والتعاون الدولي".

هذا الى جانب غياب الاستقرار الوظيفي وسهولة عمليات الفصل من العمل، وكذلك حرمان الغالبية الساحقة من القوى العاملة في الأردن من حق التنظيم النقابي بموجب نصوص قانونية متخلضة عن الدستور الأردني ومعايير العمل الدولية الواردة في الإعلانات والمواثيق العالمية والدولية لحقوق الانسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية، الأمر الذي أدى الى تعميق التراجع في شروط العمل في الأردن.

يضاف الى ذلك المنافسة غير العادلة بين الشباب الأردنيين وخاصة الخريجي الجدد لمراكز التدريب والمعاهد المهنية والفنية والجامعات مع العمالة الوافدة (المهاجرة) والناجمة عن ضعف ادارة سوق العمل وتنظيمه، الأمر الذي أغرق سوق العمل الأردني بمئات الآلاف من العاملين الوافدين (المهاجرين) دون حصولهم على تصاريح عمل رسمية، وقاد تفاقم هذه المشكلة بسبب لدخول عشرات آلاف من اللاجئين السوريين الى سوق العمل بدون الحصول على تصاريح عمل رسمية من وزارة العمل.

ان مجمل هذه العوامل أدت الى تضيق الخيارات أمام الشباب الأردنيين وتقزيم أحلامهم الكبيرة التي يحملونها، وتحول الكثير من هذه الاحلام عند الكثير منهم الى سلوكيات تمردية على القوانين وممارسة مختلف أشكال العنف الذي نشهده يوميا في مختلف انحاء المملكة.

لقد بات مطلوبا من الحكومة وبشكل ملح الانتباه الى الأسباب الأساسية التي ادت الى تضيق الخيارات أما الشباب، من خلال اعادة النظر بشكل جذري بالنموذج التنموي والسياسات الاقتصادية التي اثبتت عنه بهدف توجيه مشروع التنمية والاقتصاد الاردني نحو التركيز على خلق فرص عمل بكثافة وبشروط عمل لائقة، واعادة النظر بسياسات التعليم بمختلف تخصصاتها ومستوياتها وتحسين جودتها، الى جانب تنظيم سوق العمل، بهدف إعادة التوازن الى شخصية شبابنا وتوسيع الخيارات أمامهم.

www.phenixcenter.net
info@phenixcenter.net

هاتف: 00962 6 5164490 ، 00962 6 5164491
فاكس: 00962 6 5164492



الدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES